



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ ارتفاع موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي

2030، والتي تعنى بالكثير من البرامج الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط والتي سجلت خلال اليومين الماضيين أسعاراً تفوق 60 دولاراً للبرميل ليكون هذا الارتفاع هو الأعلى منذ سنتين وأكثر.



ارتفعت موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2017 الماضي إلى حوالي 1.911 ترليون ريال، أي بارتفاع قدره 8.86 مليار ريال، وذلك بالمقارنة مع شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2017.

وتراجعت موجودات "ساما" لشهر نوفمبر 2017 بنحو 170 مليار ريال، مقارنة مع الشهر ذاته من العام 2016، في حين تراجعت استثمارات مؤسسة النقد السعودي في أوراق مالية بالخارج والتي تمثل نحو 65 في المئة من إجمالي موجوداتها لتصل إلى 1.238 ترليون ريال بنهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، بنسبة انخفاض قدرها 11 في المئة.

وسجل هذا الارتفاع للشهر الثالث على التوالي، من خلال العديد من الإصلاحات التي تقوم بها حكومة المملكة من خلال رؤية المملكة

■ المؤيد يبحث تنمية العلاقات الاقتصادية بين البحرين وبنغلاديش

جمهورية بنغلاديش لدى مملكة البحرين مؤمن رحمان، وعضو مجلس إدارة الغرفة جواد الحواج. من جانبه أوضح وزير الدولة بوزارة المالية والتخطيط بجمهورية بنغلاديش الشعبية محمد عبد المنان عن رغبة بلاده بتعزيز وتقوية العلاقات الثنائية والاقتصادية مع مملكة البحرين، معرباً عن ترحيبه بتعزيز آليات التعاون بين غرفتي التجارة في البحرين وبنغلاديش لتحقيق كل ما يخدم تطور المصالح الاقتصادية المشتركة، مؤكداً على "أهمية تبادل الزيارات بين الوفود التجارية خاصة القطاعية المتخصصة".

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبد الرحمن المؤيد على "ضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية بين مملكة البحرين وبنغلاديش وتطويرها بما يرتقي بالأمال والتطلعات المشتركة بين البلدين الصديقين"، مشيراً إلى "اهتمام الغرفة وحرصها على تحقيق كل ما من شأنه الدفع بتطوير وتنشيط العلاقات التجارية بين البحرين وبنغلاديش وبكل ما يخدم تنمية علاقات الشراكة بين قطاع الأعمال في البلدين".

كلام المؤيد جاء خلال لقائه وزير الدولة بوزارة المالية والتخطيط في جمهورية بنغلاديش الشعبية محمد عبد المنان، بحضور سفير



■ سلطنة عمان تقر موازنة 2018 بعجز 10 في المئة



أن قيمة العجز المقدر في الموازنة الحالية تعادل 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وافق سلطان سلطنة عمان قابوس على موازنة عام 2018، بزيادة كبيرة في الإنفاق من دون معالجة العجز المتقادم، وذلك على الرغم من القلق المتزايد بين وكالات التصنيف الائتماني بشأن متانة الأوضاع المالية للبلاد.

ووفقاً لوزارة المالية تتضمن موازنة العام الجديد إنفاقاً متوقفاً بقيمة 12.5 مليار ريال (32.5 مليار دولار)، أي بزيادة أكثر من ملياري دولار عن حجم الإنفاق في موازنة العام الحالي. بينما من المتوقع أن تصل الإيرادات الإجمالية إلى نحو 9.5 مليار ريال (24.7 مليار دولار) بزيادة 3 في المئة عن الإيرادات الفعلية المتوقعة للعام الماضي، وهو ما يرجح تسجيل عجز يصل إلى 3 مليارات ريال (7.8 مليارات دولار) دون تغيير يذكر عن العام الماضي.

وتعادل نسبة العجز في الموازنة الجديدة 24 في المئة وهي واحدة من أعلى المستويات العالمية، فحين تكشف وزارة المالية عن

■ ارتفاع مستوى الدين العام في تونس



روسي و182 ألف سائح ألماني وأكثر من 50 ألف سائح بلجيكي، فيما سجّلت السياحة الصينية نمواً بقرابة 19 ألف سائح.

بلغ الدين العام في تونس خلال تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2017 المنصرم مستوى 69.5 في المئة من الناتج المحلي مقابل 61.4 في المئة خلال تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2016 و61.9 في المئة لكامل سنة 2016.

وبحسب وزارة المالية التونسية وصلت نسبة الدين الخارجي إلى 48.35 في المئة من الناتج المحلي، حيث يتكون الدين الخارجي من 50% من القروض المتعددة الأطراف و14% من القروض الثنائية و36% من قروض السوق المالية الدولية. في حين بلغت نسبة الدين الداخلي 21.13 في المئة من الناتج المحلي.

إلى ذلك، كشفت وزارة السياحة التونسية عن توافد 7 ملايين و51 ألف سائح خلال عام 2017 إلى تونس، أي بزيادة تقدر نسبتها بـ 23.2 في المئة مقارنة بعام 2016. ويعود السبب في هذه الزيادة إلى زيارة أكثر من 570 ألف سائح فرنسي إلى تونس بزيادة تقدر بـ 46% مقارنة بالعام 2016 إضافة إلى زيارة 515 ألف سائح

■ المغرب يتوقع نموًا 3% في 2018



الذي يرتبط بحال التغير المناخي وحجم الأمطار التي تؤثر بدورها في الإنتاج الزراعي الذي يساهم بنحو 14 في المئة من الناتج المحلي.

شهد الاقتصاد المغربي مع نهاية عام 2017 ارتفاع النمو إلى أكثر من 4 في المئة، وتراجع العجز في الحسابات الكلية إلى نحو 3 في المئة والتضخم إلى 0.6 في المئة، بينما استقرت المديونية الخارجية عند نحو 31 في المئة وعجز المدفوعات الخارجية عند نحو 3.3 في المئة.

ويتوقع المصرف المركزي المغربي نمواً نسبته 3 في المئة خلال العام 2018 الحالي، على أن يرتفع إلى 3.6 في المئة عام 2019، مع زيادة محتملة في معدلات التضخم ستبلغ 1.5% العام المقبل و1.9% مع حلول العام 2020.

وبحسب المركزي فإنّ الطلب الداخلي والاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية وتحسن الصادرات، سيساهم في استمرار النمو،

■ تراجع العجز التجاري المصري 26 في المئة

حوالي 10 في المائة عن العام 2016 والذي بلغت قيمة الصادرات فيه 20.4 مليار دولار.

وفي هذا الإطار، لفت وزير التجارة والصناعة المصري طارق قابيل إلى أن "القطاعات التي حققت زيادة في صادراتها خلال عام 2017 تضمنت قطاعات الصناعات الكيماوية والأسمدة، والملابس الجاهزة، والصناعات الهندسية والإلكترونيات، والمفروشات، والغزل والنسيج، والصناعات الغذائية".

كشفت وزارة التجارة المصرية عن انخفاض العجز التجاري خلال أول 11 شهرا من العام 2017 المنصرم 26 في المائة على أساس سنوي أي بقيمة بلغت 12 مليار دولار.

وبحسب الوزارة انخفضت الواردات خلال أول 11 شهرا من عام 2017 إلى 51 مليار دولار، مقارنة مع 61 مليار دولار في الفترة ذاتها من عام 2016، في حين زادت الصادرات إلى 20.4 مليار دولار من 18.4 مليار. في حين وصلت قيمة الصادرات إلى 22.4 مليار دولار مع ختام عام 2017، أي بنسبة زيادة وصلت إلى



■ الحكومة اليمنية تعدّ موازنة 2018

كشف رئيس الحكومة اليمنية الشرعية أحمد بن دغر، عن إعداد موازنة لعام 2018، هي الأولى لها منذ العام 2014.

وخلال اجتماع رئيس الحكومة أحمد عبيد بن دغر، مع اللجنة العليا لإعداد الموازنة العامة للدولة للعام الحالي، أكد أن "موازنة العام الجديد تعدّ أفضل من موازنة 2014، على رغم كل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد"، مؤكدا على "أهمية استيعاب الموازنة العامة لهذا العام كافة المرتبات والأجور للموظفين في القطاعين المدني والعسكري، وضمان استمرار صرفها بانتظام، وتجاوز العقبات التي حدثت في العام المالي الماضي".

واستعرض نائب وزير المال اليمني منصور البطاني مشروع الموازنة الجديدة والجهود التي بذلتها الوزارة لإعدادها، مشيرا إلى أنه "سيتم



الإعلان عن الموازنة خلال الأيام القليلة المقبلة".